نحو جمهورية جديدة

نحن شباب من المعتصمين في ميدان التحرير نتقدم لزملائنا الثوار برؤية لإستكمال ثورتنا.

بعد ان أيقن الشعب المصرى من أن المجلس العسكرى ليس وكيلا أمينا على الثورة ، بل خائن يقود الثورة المضادة لإجهاض انتصار ٢٥ يناير من خلال أساليب وألاعيب لم تعد تخفى على أحد ، أبرزها إشعال الفتنة الطائفية عن طريق إعلام فاسد، لايضع مصلحة الوطن على رأس أولوياته بقدر ما يقوم بتنفيذ تعليمات العسكر، وما صاحب ذلك من غياب أمنى متعمد وهندسة للعنف أحدثت خلال الشهور الماضية حالة من الذعر لدى قطاع واسع من المصريين .
وبجرد بسيط للفترة الماضية التى تولى فيها المجلس المسئولية ، نجد انه قام بالإلتفاف على الديمقراطية بتضمين الإعلان الدستورى موادا لم يتم الاستفتاء عليها ، وإلهاء القوى السياسية فى معارك وهمية متعمدة، تسير بالثورة فى طرق ضبابية وتنحرف بها عن مسارها الذى يريده الشعب مع استمرار قمع الحريات ومحاربة الإعلام المحايد ، علاوة على التخبط والإرتباك الواضحين فيما يخص الجدول الزمني الذى أقره المجلس العسكري لتسليم السلطة للمدنيين.

وبناءاً على ماسبق نتقدم بالإقتراح التالي :

١- الموافقة على مجلس رئاسي مدني له مطلق الصلاحيات وعليه تشكيل حكومة ثورية أو حكومة انقاذ وطني يتم الموافقة عليها من ميادين الثورة ، ولها مطلق الصلاحيات بما يضمن لها تنفيذ مطالب الثورة.
٢- محاكمة كافة المسئولين عن كل الجرائم التى ارتكبت فى تلك الفترة.
٣- التوافق على رؤية تفصيلية لإدارة المرحلة الإنتقالية تدار عن طريق هذه الحكومة بحيث تحتوى الرؤية على إصلاح هيئة الشرطة وتفعيلها وإيجاد حلول فورية للإقتصاد وتطهير الإعلام وتطويره وتعزيز استقلال القضاء وإعادة بناء المجتمع المدني والعمل بحقوق الإنسان والتداول الحر للمعلومات ومكافحة الفساد.
٤- عودة القوات المسلحة - الأن وليس غداً - الى ثكناتها.
٥- وضع معايير وفق الرؤية السابقة لأداء الحكومة لمراقبتها ومحاسبتها.

كما نقترح رؤية للمرحلة الانتقالية من بينها :

١- إلغاء كافة الإعلانات الدستورية والمراسيم بقوانين التى صدرت بعد ٢٥ يناير.
٢- تكليف المجلس الرئاسي أو حكومة الانقاذ الوطنى بإصدار إعلان دستورى جديد للمرحلة الإنتقالية التي لا تتجاوز عام يتم فيها تجهيز البلاد بالقوانين اللازمة للتحول ديموقراطي مدني كامل.
٣- انتخاب مجلس تأسيسي لصياغة دستور دائم للبلاد يمثل كافة الفصائل والطوائف والتيارات السياسية ، وبما لا يخالف المعايير الوطنية والدولية.

للتواصل
عنوان البريد الالكترونى: info@eg-eg.org
الموقع: www.eg-eg.org